مجاري العاصمة

صممت الحكومة المصرية اخيراً على عمل مجاري العاصمة اي على الاعمال الهندسية اللازمة لتنظيف مدينة القاهرة من مياه الامطار وما يجتمع في كنف منازلها ونقل كل ذلك الى مكان بعيد في جهة الخانقاه حيث يعالج بطريقة تصيره ماء وسماداً وتروي به نحو الف فدان من الاراضي الرملية وتسمدها لتصير مثل اجود الاطيان الزراعية . وعزمت ان تزيد عوائد الاملاك في العاصمة حتى تصير عشرة في المئة من ايجارها وهي الآن ٨ وربع في المئة وجمت الجمعية العمومية واخذت مصادقتها على ذلك

وقد وضع سعادة اسمعيل باشا سري ناظر الاشغال العمومية مذكرة في هذا الموضوع تلاها في الجمعية العمومية هذا نصها بقليل من التصرف

لما كانت الشروط الصحية في المدينة غير مستوفاة حتى في المساكن المتجددة التي فيها خزانات منتظمة لما فيها من العيوب ولما كانت المجاري المعدة لتصريف مياه الامطار لا تعم الا جزءا يسيراً من المدينة فعند نزول الامطار ولو قليلاً تغطي الاوحال الشوارع والحارات التي لم ترصف في الاحياء الوطنية لكثرة المرور فيها والاحياء التي شوارعها مرصوفة يكون تنظيفها في ايام المطر صعباً وكثير التكاليف اهتمت الحكومة منذ عشرين سنة بايجاد الدواء الشافي لهذه العلة فقررت استقدام احد المهندسين الاختصاصيين في سنة ١٩٠٦ لتحضير مشروع كافل بتنظيف مساكن المدينة وطرقها بصفة مستديمة فقام هذا الاختصاصي بتحضير المشروع وقد اتمهُ ورفع به تقريراً الى الحكومة مؤداهُ ان تسلط المرتفقات والبالوعات التي في المساكن والمساجد وغيرها على مجار توضع تحت دكة الشوارع والحارات وهذه المجاري تصب في مجرى عام يمرُّ بترعة الجبل الى حد عزبة العرب ثم في ترعة اسكندر حتى ينتهي قرب كفر الجاموس . وفي نهاية المجرى العام المذكور تقام ماكينات لرفع المواد الى مجرور آخر مرتفع يمر في ترعة اسكندر حتى يصل الى نقطة في ذيل التلال الرملية شرقي اسبتالية المجاذيب بالخانقاه وفيها تبنى حياض التطهير

وبعد تطهير المواد في الحياض المذكورة واماهتها تستعمل لري مساحة من الاراضي الرملية تبلغ نحو الف فدان وبالنظر لما تحويه من العناصر المغذية للنبات فلا شك في جودة المحصولات التي تنتج منها وقد تقوم بايفاء جزء كبير من نفقات حفظ المجاري وصيانتها

هذا ونظراً لوجود المدينة في منخفض ولان المواد يلزم توصيلها الى مكان بعيد عنها

فلا يمكن تصريفها بالراحة الا يوجد جزء يمكن تصريف موادو بهذه الكيفية في المجرى العام الموصل الى الطينات وهذا الجزء يشمل جهات العباسية والمطرية ومدينة عين شمس الجديدة وسراي القبة وما جاورها من المساكن

وفيما عدا هذا الجزء فباقي المدينة (فيه جزيرة الروضة (التي ستوصل مجاريها بعبارة تحت النيل الى المجرى العام) تصرف موادها بالطريقة المعلومة في عرف المهندسين بطريقة المناطق وهي تنحصر في تقسيم السطح الذي يراد تصريف المواد منهُ الى مناطق يعمل لكل منها جهاز يرفع المواد الى مجرى مرتفع يصب في المجرى العام

ولاعتبارات فنية ومالية قد قرّ الرأي على استعمال الهواء المضغوط في الاجهزة المعدة لرفع المواد في كل منطقة وهذه الاجهزة تتحرك من نفسها وتوضع في باطن الارض حتى لا يشم منها ادنى رائحة

اما الهواء المضغوط فيولد بآلات تقام عند فم الترعة الاسماعيلية القديم قرب قصر النيل ومنها يوزع على الاجهزة الرافعة الخاصة بالمناطق المختلفة

ولتصريف مياه الامطار تبقى المجاري الموجودة الآن التي يصب بعضها في الترعة الاسماعيلية والبعض الآخر في النيل ثم تعمل مجارٍ اخرى لتصريف مياه الامطار التي تقع في الزيتون وما جاورها في ترعة الجبل اما باقي جهات المدينة فتصرف مياه الامطار منها في مجاري المواد . ومياه الامطار التي تقع في جزيرة الروضة تصرف في النيل

ومن ضمن مشروع المجاري بناء نحو اربعمائة محل للمرتفقات في كل منها عشرة مراحيض وجميع الشوارع والحارات الواقعة في الاحياء الوطنية التي لم ترصف بالمكادام يقتضي المشروع برصفها بهِ اذ بدون ذلك لا يمكن منع الاوحال ونزولها في المجاري وسدها حين وقوع الامطار

وقد اشغلت الحكومة كثيرًا مسألة المواد اللازمة لبناء المجاري اذ كان يظن في بادئهِ الامر انهُ يلزم جلبها كلها من الخارج بأثمان باهظة ولكنها وجدت في جهة اسوان ما يلزم من الطين الابليز الجيد لعمل الطوب وبرابخ الفخار اللازمة للمجاري لانهُ يلزم ان تكون كلها من الاجر المتين . وتفهم اهمية المسألة عند ما يعلم ان المقادير اللازمة هي ٢٥ مليون طوبة و٢٠٠ كيلو متر من البرابخ الفخار

ومن المنظور ان تستغرق اعمال المجاري عشر سنوات على الاقل

ويظن كثير من الناس انهُ عند حفر الشوارع والحارات لوضع المجارير ستسوء الحالة الصحية فلتطمينهم نقول انهُ نظرًا لقلة عرض الحفر وعمقها لا يحصل شيء مما يظن خصوصًا

وان الاتربة تطهر حال استخراجها من تلك الحفر وما كان منها غير لازم للردم فوق المجاري ينقل بعيداً

اما تكاليف المشروع فقدرت كما يأتي

٤٠٠٠٠ جنيه	للاراضي التي تروى من الموادّ بعد تطهيرها واماهتها
٢٤٠٠٠	لعمل حياض التطهير
٣٩٤٨٠	للجرور العام المرتفع الواصل بين الظلبات وحياض التطهير
١١٤٤٠٥	للظلبات التي توضع قرب كفر الجاموس وقوتها ٩٠٠ حصان
١٧٦٨٨٠	للجرور العام الواصل الى ظلبات كفر الجاموس
٢٤٠٦٨٠	للمجاري الصغيرة وطولها ٢١٨٨٠٠ متراً
٣٢٧٢٠٠	آلات واجهزة الهواء المضغوط
٥٠٨٢٠	وسائط الصرف في جهة الزيتون وما جاورها
٣٥٠٠٠	تحسين وتمديد مجاري صرف مياه الامطار الحالية
١٠٨٨٤٦٥	
١٦٣٢٧٠	احتياطي وهو ١٥ في المئة
١٢٥١٧٣٥	والجملة

ويضاف الى هذا المبلغ تكاليف رصف الشوارع والحارات في الاحياء الوطنية غير المرصوفة وهي بحسب تقدير مصلحة اعمال المدينة ٥٠٠٠٠٠ جنيه فتكون الجملة العمومية ١٧٥١٧٣٥ جنيه

وقدرت تكاليف ادارة وحفظ وصيانة اعمال المجاري سنوياً كما يأتي

٩٦٠ جنيه	خدمة عملية (دائمة)
١١٨٨	» ظهورات وانفار مياومة لظلبات كفر الجاموس
١٣٢٠	» » » لآت الهواء المضغوط
١٥٧٠	فحم وزيت الخ
٢٧٤٨	خدمة متنقلون
٢١٩١٦	والجملة

وزيادة على ذلك يلزم ان يضاف الى هذا المبلغ ثمن المياه التي تلزم للراحيض العمومية ولطرد المواد ومنع رسوبها في المجاري . وحيث ان كمية المياه التي تلزم لهذا الغرض سنوياً هي

١٨٠٠٠٠٠٠ متر مكعب وثمن المتر المكعب بحسب شروط شركة المياه هو ٨ مليمات يكون الثمن الكلي ١٤٤٠٠ جنيه ولكن لما كان المنظور ان الشركة تتساهل مع الحكومة حتى تجعل ثمن المتر المكعب ٤ مليمات يكون المبلغ اللازم دفعهُ ثمناً للمياه سنوياً ٧٢٠٠ جنيه وتكون جملة ما يلزم صرفهُ على المجاري سنوياً من ادارة وثمن مياه وحفظ وصيانة ٢٩١١٦ جنيهاً

هذا ويلزمنا ان لا ننسى ايضاً قيمة ما سيصرف سنوياً لحفظ وصيانة الشوارع والحارات المزمع رصفها بالمكادام في الاحياء الوطنية وقد قدرت بمبلغ يتراوح بين ٨٠٠٠٠ جنيه و٩٠٠٠٠ جنيه . انتهى

يظهر مما تقدم ان الاموال اللازمة لانشاء مجاري العاصمة تبلغ مليوناً وربع مليون من الجنيهات وان الاموال اللازمة لاستعمالها وحفظها بعد عملها مع ثمن الماء اللازم لذلك تبلغ ثلاثين الفاً الى اربعين الفاً من الجنيهات اي فائدة مليون من الجنيهات وعليهِ فتكون الاموال اللازمة لانشاء مجاري العاصمة واستعمالها وحفظها مليونين وربع مليون ولا يبعد ان تصل الى ثلاثة ملايين من الجنيهات

ولا شبهة ان نظافة العاصمة من الاقذار والادران والاوحال امر لازم ومستحب لذاتهِ فضلاً عن انهُ يقلل امراضها ويزيد صحة سكانها ويرغب السيَّاح في اطالة الاقامة فيها فتربح منهم ربحاً مالياً لا يستهان بهِ

ولا شبهة عندنا ايضاً ان الذي وضع هذا المشروع وقدَّر نفقاتهِ امين يوثق بهِ ولكننا نجد في المشروع امرين حريين باعادة النظر

الاول انا لا نرى وجهاً لجعل مشروع المجاري يعم العباسية والمطرية ومدينة عين شمس الجديدة فان اراضيها رملية تغور فيها المياه بسهولة

والثاني ان في ارض القاهرة وكل اراضي القطر المصري شيئاً لا مثيل لهُ في بلاد أُخرى . والمهندسون الصحيون الذين لا يلتفتون اليهِ بل يبنون احكامهم على ما يرونهُ في اوربا يخطئون . وهذا الشيء هو ان مياه النيل تصعد في الارض على اثر ارتفاعهِ وتهبط على اثر انخفاضهِ فتذيب كل ما في آبار الكنف وتأخذهُ معها حيثما تغور في الارض فلا يبقى منهُ شيء ضار ابداً لان التراب افضل المطهرات اما اذا بنيت الآبار محكمة كالمبرزات تحفظ فيها ويجب كسحها حينئذٍ وهو الاسلوب الذي اوجبتهُ الحكومة في كل المباني الجديدة ولعلَّها اخطأت فيهِ . فهل تدبَّر واضعو هذا المشروع ذلك ورأوا انهُ لا يمكنهم ان يستفيدوا من هذه الحالة الخصوصية بوجه من الوجوه